

أهمية دراسة علم مشكل الحديث

بحث في مشكل الحديث

إعداد / مها مصطفى توفيق إبراهيم

قسم الفقه وأصوله

كلية العلوم الإسلامية – جامعة المدينة العالمية

شاه علم - ماليزيا

Arwaroka22@yahoo.com

خلاصة— هذا البحث يبحث في أهمية دراسة علم مشكل الحديث.

الكلمات الافتتاحية: أهمية، دراسة، علم مشكل الحديث.

I. المقدمة

معرفة أهمية دراسة علم مشكل الحديث.

II. موضوع المقالة

القواعد التي يجب أن تراعى عند وجود الحديث المشكل، وأنواع مشكل الحديث وأمثلته. وقيل البدء بذلك يحسن التقديم بذكر أهمية هذا العلم.

قال النووي - رحمه الله: "هذا فن من أهم الأنواع، ويضطر إلى معرفته جميع العلماء من الطوائف". وقال السخاوي: "وهو من أهم الأنواع، مضطر إليه جميع الطوائف من العلماء، وإنما يكمل به من كان إماماً جامعاً لصناعته الحديث والفقه، غانصاً على المعاني الدقيقة".

وتجلى أهميته وفائدته في النقاط الآتية:
أولاً: أن فهم الحديث النبوي الشريف فهماً سليماً، واستنباط الأحكام الشرعية من السنة النبوية - على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التسليم- استنباطاً صحيحاً لا يتم إلا بمعرفة مشكل الحديث، وما من عالم إلا وهو مضطر إليه ومفتقر لمعرفته، ولذا فقد تنوعت عبارات الأئمة في بيان مكانة مشكل الحديث وعظيم منزلته.

ومن ذلك قول ابن حزم - رحمه الله تعالى: "وهذا من أدق ما يمكن أن يعترض أهل العلم من تأليف النصوص وأغمضه وأصعبه". وقال ابن تيمية - رحمه الله تعالى: "فإن تعارض دلالات الأقوال وترجيح بعضها على بعض بحر خضم".

ثانياً: شدة عناية السلف بهذا العلم.
ثالثاً: تعلق هذا العلم بأكثر العلوم الإسلامية، فيحتاجه دارس التفسير والعقيدة والحديث والفقه وغيرها.

رابعاً: أن النظر في طرق العلماء ومناهجهم في دفع إيهام الاضطراب عن أحاديث المصطفى ع ينمي لدى طالب العلم ملكة في التعامل مع النصوص الشرعية، وكذلك يربيه على تقديس وتعظيم وإجلال الوحي كتاباً وسنة، فلا يرد منها شيئاً، بل يجتهد في طلب التوفيق والجمع بينها؛ وذلك لعلمه أن نصوص الوحي لا تتعارض بحال.

قال ابن القيم - رحمه الله تعالى: "فصلوات الله وسلامه على من صدق كلامه بعضه بعضاً، ويشهد بعضه لبعض".

فالاختلاف والإشكال والاشتباه إنما هو في الأفهام، لا فيما خرج من بين شفتيه من الكلام، والواجب على كل مؤمن أن يكمل ما أشكل عليه إلى أصدق قائل، ويعلم أن فوق كل ذي علم عليم".

خامساً: أن مختلف الحديث يكتسب أهميته من أهمية متعلقه، وهو فقه الحديث، وقد بلغ من عناية أئمة الحديث بهذا الشأن مبلغاً عظيماً حيث عدّه بعضهم نصف العلم. قال الإمام علي بن المديني- رحمه الله تعالى: "التفقه في معاني الحديث نصف العلم، ومعرفة الرجال نصف العلم".

سادساً: تعلق هذا العلم بأكثر العلوم الإسلامية، فيحتاجه دارس التفسير والعقيدة والحديث والفقه وغيرها.

سابعاً: يُمكن المجتهد من الترجيح بين الأقوال، ومعرفة أسباب الخلاف فيها، وتحصيل الملكة في ذلك.

ثامناً: الذب عن السنة، وحفظ حديث رسول الله ع من الضياع والقدح.

تاسعاً: قلة العلماء الذين تكلموا في هذا الفن تبين دقته وأهميته.

عاشراً: الرد على شبهات الطاعنين في السنة ومدعي الاختلاف في حديث رسول الله ع.

حادي عشر: تركية منهج أهل السنة في فهم النصوص والتعامل معها.

ومما ينبغي أن يشار إليه هنا أنه لا يتصدى للكلام في حل المشكلات إلا من كانت عنده الآلة والملكة في ذلك.

وأتى الأمر من بابه وفق الضوابط المعتمدة في فهم النصوص والجمع والترجيح بينها، مع صدق التوجه والدعاء وكثرة الاستغفار.

ونقل ابن عبد الهادي عن ابن تيمية أنه قال: "إنه ليقف خاطري في المسألة والشيء أو الحالة التي تشكل عليّ فأستغفر الله تعالى ألف مرة، أو أكثر أو أقل حتى ينشرح الصدر، وينحل إشكال ما أشكل". ثم أعلم بأن البحث في هذا الأمر عويص ومعقد، نظراً لكثرة الخلاف في مسائل العقيدة، وما نشأ عن ذلك من الفرق والطوائف التي ضلت عن هدي السلف في التلقي والاستدلال، وما يجب أن يكون أصلاً في ذلك وما يتفرع عنه، بل ما هو محكم ينبغي أتباعه، مع ما هو متشابه يجب رده إلى المحكم.

وطبيعة الإنسان في الغالب أن يزرع دوماً نحو رأيه واعتقاده، سيما وأن المتعلق بهذه النقطة هو اعتقاده، وما يجب عليه في حق الله تعالى وما لا يجب، وهذا بحد ذاته غير شائن لأهله، إلا أن الخطأ والخطل يكمنان عندما يجعل المرء نفسه مقياساً للصواب والخطأ، منه ينبع الصواب، ومن غيره دوماً التجديف والخطأ، دون الرجوع والتحاكم في ذلك إلى كتاب الله تعالى، وسنة رسوله ع وهدي السلف في فهمهما، وعليه يكون كل ما وافق رأيه من نصوص هو الصواب، وما خال فه فمن ضمن المشكلات المتعارضات.

ويطلق على هذا اللون الذي خالف وجهة نظر ما - زوراً وبهتاناً- التعارض مع قواعد العقائد، ولو تواضع أحدهم قليلاً لقال: إن هذا متعارض مع العقائد فيما يبدو لي، وهو صواب قد يحتمل الخطأ، ولهذا لا يصح القول بأن هذا الحديث أو ذلك مخالف للعقيدة هكذا بإطلاق، فأحاديث الصّفات - مثلاً- تستشكل أولاً على ضوء ما يتبناه الباحث، وهكذا أحاديث القدر وغيرها من مسائل العقيدة التي خالفت فيها الفرق مذهب السلف - فلا بد - إذن- من إضافة قيد على توهم الإشكال في أي مجال من مجالات هذا النوع، فنقول: هذا الحديث يوهم التشبيه بالنظر إلى الشخص، أو فيما يتعلق بعقيدة الشخص المتبناة وهكذا.

المراجع والمصادر

١. الطحاوي، أبو جعفر الطحاوي، شرح مشكل الآثار، تحقيق : شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٤م.
٢. الأصبهاني، أبو بكر محمد بن الحسن بن فو رك الأصبهاني، مشكل الحديث وبيانه، حلب، دار الوعي، ١٩٨٢م.
٣. موسوعة علوم الحديث، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ٢٠٠٣م.
٤. الزركشي، بدر الدين الزركشي، الإجابة لإيراد ما استدرسته عائشة على الصحابة، تحقيق: رفعت فوزي، مكتبة الخانجي، ٢٠٠١م.
٥. الغنيمان، عبد الله الغنيمان، شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري، المدينة المنورة، مكتبة الدار السفلية، ١٤٠٥هـ.
٦. بن منبه، همام بن منبه، صحيفة همام بن منبه، شرح وتحقيق : رفعت فوزي، مكتبة الخانجي، ١٩٨٥م.
٧. الدينوري، شهدة بنت أحمد بن فرج الدينوري، العمدة في مشيخة شهدة، تحقيق: رفعت فوزي، مكتبة الخانجي، ٢٠٠٠م.
٨. الدينوري، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبه الدينوري، تأويل مختلف الحديث، دار الكتب العلمية، ١٩٨٥م.
٩. أبو شهبة، محمد بن محمد أبو شهبة، دفاع عن السنة، مكتبة السنة، ١٩٨٩م.
١٠. عبد الغني عبد الخالق، حجية السنة، دار القرآن الكريم، ١٩٨٦م.
١١. الأعظمي، محمد مصطفى الأعظمي، منهج النقد عند المحدثين، مكتبة المجلس، ١٩٨٢م.